English and French below
Anglais et en Français ci-dessous.

تنسيقية قوى التغيير الجذري_ إقليم الشرق

نداء إنساني عاجل

لإنقاذ المدنيين من خطر المجاعة وتوفير الاستجابة الإنسانية العاجلة في السودان، مع اهتمام خاص بشرق السودان

إلى:

- **الأمين العام للأمم المتحدة.**
- **مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.(OCHA)**
- **برنامج الأغذية العالمي.(WFP)**
- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.(FAO)**
- **منظمة الأمم المتحدة للطفولة.(UNICEF)**
- **منظمة الصحة العالمية.(WHO)**
- **المنظمة الدولية للهجرة.(IOM)**
- **مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.(OHCHR)**

الموضوع: نداء عاجل للتحرك الدولي لمواجهة خطر المجاعة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين في السودان، وخاصة في ولايات شرق السودان.

تتابع تنسيقية شرق السودان لقوى التغيير الجذري بقلق بالغ التدهور المتسارع للأوضاع الإنسانية في السودان، في ظل استمرار الحرب واتساع رقعة النزوح، وتدمير البنية التحتية، وتعطل الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، وتراجع القدرة على توفير الغذاء والخدمات الصحية الأساسية، الأمر الذي يضع ملايين المدنيين أمام مخاطر متزايدة من الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي.

إن ما يواجهه السودان اليوم لا يمكن اختزاله في أزمة نقص الغذاء أو الاحتياجات الإغاثية، بل هو أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية عميقة، ترتبط باستمرار الحرب وتدمير مقومات الحياة والإنتاج، وتعطيل الزراعة والأسواق وسلاسل الإمداد، وانهيار الخدمات الأساسية، فضلاً عن تفاقم الفقر والنزوح وفقدان مصادر الدخل والمعيشة.

وتزداد خطورة هذه الأوضاع في مناطق واسعة من البلاد، بما فيها ولايات شرق السودان: البحر الأحمر وكسلا والقضارف، حيث تتداخل هشاشة الأوضاع المعيشية مع الضغوط المتزايدة على الموارد والخدمات والبنية التحتية، وتتعرض المجتمعات المحلية لمخاطر متصاعدة تتطلب استجابة إنسانية عاجلة، تستند إلى تقييم ميداني دقيق للاحتياجات الفعلية.

ونؤكد أن شرق السودان، رغم أهميته الجغرافية والاقتصادية وموارده وإمكاناته الإنتاجية، ليس بمنأى عن تداعيات الحرب والأزمة الإنسانية. كما أن وجود أعداد كبيرة من النازحين والضغوط على الخدمات والموارد المحلية يجعل الاستجابة الإنسانية العادلة ضرورة ملحة، لا تحتمل التأجيل أو التمييز بين المناطق المتضررة.

أولاً: مسؤولية التحرك الإنساني العاجل

إننا نخاطب الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الإنسانية الدولية انطلاقاً من مسؤوليتها الإنسانية، وضرورة التحرك العاجل لمنع تفاقم الكارثة وحماية الحق الأساسي للإنسان في الحياة والغذاء والصحة والمياه والمأوى.

وعليه، نطالب بالآتي:

1. التحرك الفوري لتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية في السودان، وتوفير الغذاء والدواء ومياه الشرب وخدمات الصحة والتغذية، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تضرراً والأشد احتياجاً.

2. إجراء تقييمات ميدانية عاجلة ومستقلة للأوضاع الغذائية والإنسانية في ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف، وتحديد الفجوات في الاستجابة الإنسانية والاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية والنازحين.

3. ضمان إدراج المناطق المتضررة في شرق السودان ضمن خطط الاستجابة والتمويل الإنساني وفقاً لمعايير الاحتياج الفعلي، وعدم ترك أي منطقة خارج نطاق التدخل الإنساني بسبب ضعف التمثيل أو قصور المعلومات أو صعوبات الوصول.

4. تعزيز برامج التغذية العلاجية والوقائية، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

5. توفير الإمدادات الطبية والأدوية الأساسية، ودعم المرافق الصحية والعاملين في القطاع الصحي، ومواجهة مخاطر تفشي الأمراض المرتبطة بسوء التغذية وتدهور خدمات المياه والصرف الصحي.

ثانياً: وقف الحرب وفتح الممرات الإنسانية

إن استمرار الحرب يمثل العائق الأكبر أمام وصول المساعدات الإنسانية واستعادة الحياة الطبيعية، ويضاعف المخاطر التي يتعرض لها المدنيون في مختلف أنحاء السودان.

وعليه، ندعو إلى:

1. التحرك الجاد والعاجل من أجل وقف الحرب وإنهاء العمليات العسكرية التي تهدد حياة المدنيين وتدمر مقومات بقائهم.

2. فتح ممرات إنسانية آمنة وفورية ومستدامة، وضمان حرية حركة العاملين في المجال الإنساني وقوافل الإغاثة، وتأمين وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة دون عوائق.

3. الضغط من أجل احترام القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين والمنشآت الصحية ومصادر المياه والبنية التحتية المدنية، ومنع استهدافها أو استخدامها بما يعرض السكان للخطر.

4. ضمان عدم استخدام الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية أدوات للضغط أو الابتزاز السياسي والعسكري، وعدم عرقلة وصولها أو تحويلها عن مستحقيها.

5. تعزيز آليات الرصد والتوثيق والمساءلة بشأن الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون، وضمان عدم إفلات المسؤولين عنها من المساءلة وفقاً للقانون الدولي.

ثالثاً: الشفافية والعدالة في توزيع التمويل والمساعدات

نؤكد أن الاستجابة الإنسانية لا تقاس بحجم التعهدات المالية أو المبالغ المعلنة، وإنما بمدى وصول الموارد إلى المتضررين وتحقيق أثر ملموس في حياتهم.

وفي هذا السياق، نلفت الانتباه إلى ما أُثير بشأن التمويل الإنساني المعلن، ومنه مبلغ يقارب ستة ملايين دولار جرى تداوله في سياق برامج الاستجابة الإنسانية، ونطالب الجهات المعنية بتوضيح طبيعة هذا التمويل ومصدره والبرنامج المخصص له، والمناطق المشمولة به، ومعايير تحديد المستفيدين، ومدى إدراج ولايات شرق السودان ضمن خطط التنفيذ.

كما نطالب بما يلي:

1. نشر المعلومات المتعلقة بالتمويل الإنساني المخصص للسودان، وأوجه صرفه والجهات المنفذة له والمناطق المستفيدة منه.

2. توضيح معايير توزيع المساعدات والموارد، وضمان العدالة والشفافية في تحديد الأولويات وفقاً للاحتياجات الإنسانية الفعلية.

3. وضع آليات مستقلة لمتابعة وصول المساعدات إلى مستحقيها، ورصد أي تجاوزات أو استغلال أو فساد أو توظيف سياسي للإغاثة.

4. إشراك المجتمعات المحلية واللجان المجتمعية والتنظيمات ذات الصلة في تحديد الاحتياجات ومراقبة التنفيذ، بما يعزز الشفافية والمساءلة ويضمن وصول المساعدات إلى الفئات المستهدفة.

رابعاً: من الإغاثة العاجلة إلى استعادة مقومات الحياة والإنتاج

إن معالجة الأزمة الإنسانية في السودان لا يمكن أن تظل محصورة في توزيع المساعدات الغذائية، مهما كانت أهميتها وضرورتها العاجلة، بل يجب أن تتصل باستعادة مقومات الحياة والإنتاج، وإعادة بناء قدرة المجتمعات على توفير احتياجاتها الأساسية.

فالحرب لم تدمر المنازل والمرافق والخدمات وحدها، بل ألحقت أضراراً عميقة بالقطاعات المنتجة، وأضعفت سبل كسب العيش، وأخرجت أعداداً كبيرة من المزارعين والعمال والمنتجين من دورة النشاط الاقتصادي.

لذلك ندعو وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المختصة إلى:

1. دعم صغار المزارعين والمنتجين المحليين، وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي والتمويل والخدمات الفنية اللازمة لاستعادة النشاط الزراعي.

2. دعم المجتمعات المحلية في استعادة مصادر دخلها وسبل معيشتها، وتطوير برامج التعافي الاقتصادي المرتبطة بالاحتياجات الفعلية للسكان.

3. المساهمة في إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، وخاصة مرافق المياه والكهرباء والصحة والنقل، وفقاً للأولويات الإنسانية والإنتاجية.

4. تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الأزمات الغذائية، وتطوير نظم التخزين والإمداد والتوزيع، وتقوية الأسواق المحلية وسلاسل الإنتاج.

5. ضمان ألا تتحول المساعدات الإنسانية إلى بديل دائم عن استعادة الإنتاج والقدرات الاقتصادية الوطنية، بل أن تكون مدخلاً عاجلاً للتعافي وإعادة بناء سبل الحياة.

خامساً: المشاركة المجتمعية واحترام إرادة السكان

نؤكد أن المجتمعات المحلية ليست مجرد متلقٍ للمساعدات، بل هي صاحبة المصلحة الأساسية في تحديد احتياجاتها وأولوياتها ومراقبة تنفيذ البرامج الموجهة إليها.

وعليه، نطالب بإشراك ممثلي المجتمعات المحلية والمنتجين والتنظيمات النقابية والمبادرات المجتمعية في عمليات تقييم الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ والمتابعة، مع احترام استقلال هذه الجهات وعدم إخضاع العمل الإنساني لأي استغلال سياسي أو عسكري.

كما نؤكد ضرورة احترام كرامة المستفيدين وحقوقهم، وضمان عدم التمييز على أساس الانتماء السياسي أو الاجتماعي أو الجغرافي أو الإثني، وتوفير آليات آمنة لتقديم الشكاوى والإبلاغ عن التجاوزات.

سادساً: مطالبنا إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

إننا نطالب الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الإنسانية الدولية بالتحرك العاجل وفق مسؤولياتها، وتكثيف جهودها من أجل:

- منع تفاقم المجاعة وانعدام الأمن الغذائي في السودان.
- ضمان وصول الإغاثة الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة دون استثناء.
- توفير الحماية للمدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني.
- العمل من أجل وقف الحرب وفتح الممرات الإنسانية الآمنة والفورية.
- ضمان الشفافية والعدالة في توزيع التمويل والمساعدات.
- دعم استعادة الإنتاج الزراعي والاقتصادي ومصادر معيشة السكان.
- إشراك المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات ومراقبة الاستجابة الإنسانية.
- تطوير برامج عاجلة ومستدامة للتعافي وإعادة بناء الخدمات ومقومات الحياة.

ختاماً

إننا نطلق هذا النداء انطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه حياة المواطنين وحقوقهم وكرامتهم، وإدراكاً منا أن استمرار الحرب وتدمير مقومات الحياة يضعان ملايين السودانيين أمام كارثة إنسانية متفاقمة.

إننا لا نطلب من المجتمع الدولي أن يحل أزمة السودان نيابة عن شعبه، ولا أن يفرض عليه وصاية سياسية أو اقتصادية، وإنما نطالبه بتحمل مسؤولياته الإنسانية والقانونية، والتحرك لمنع الكارثة، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها.

كما نؤكد أن المساعدات الإنسانية حق للمتضررين وليست منحة سياسية، وأن إنقاذ الأرواح يجب أن يترافق مع العمل الجاد لوقف الحرب واستعادة الإنتاج وصون الموارد الوطنية وبناء السلام على أساس حقوق المواطنين وإرادتهم.

إن مستقبل السودان وحق شعبه في تقرير مصيره وبناء دولته المدنية الديمقراطية العادلة يظلان مسؤولية السودانيين أنفسهم، ولا يمكن تحقيق ذلك دون وقف الحرب وإنهاء أسبابها البنيوية، واستعادة سلطة الشعب على موارده ومؤسساته.

إن إنقاذ الأرواح الآن واجب لا يحتمل التأجيل، ووقف الحرب ضرورة، واستعادة مقومات الحياة والإنتاج حق لا يجوز التفريط فيه.

صادر عن:

تنسيقية شرق السودان
لقوى التغيير الجذري

التاريخ: 17 نوفمبر 2026

Coordination of Radical Change Forces - Eastern Region

URGENT HUMANITARIAN APPEAL

To Prevent Famine, Ensure an Immediate Humanitarian Response, and Protect Civilians in Sudan, with Particular Attention to Eastern Sudan

Addressed to:

- The Secretary-General of the United Nations.
- The United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA).
- The World Food Programme (WFP).
- The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).
- The United Nations Children's Fund (UNICEF).
- The World Health Organization (WHO).
- The International Organization for Migration (IOM).
- The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR).

Subject: Urgent Appeal for International Action to Address the Risk of Famine, Ensure Humanitarian Access, and Protect Civilians in Sudan, Particularly in the Eastern States.

The Coordination of Eastern Sudan – Forces for Radical Change expresses its grave concern over the rapidly deteriorating humanitarian situation in Sudan amid the continued war, expanding displacement, destruction of infrastructure, disruption of economic and productive activities, and declining capacity to provide food and essential healthcare services. These conditions are exposing millions of civilians to increasing risks of hunger, malnutrition, and acute food insecurity.

The situation facing Sudan today cannot be reduced to a food shortage or a humanitarian relief crisis. It is a profound humanitarian, economic, and social crisis, rooted in the continuation of the war and the destruction of the foundations of life and production. It is further exacerbated by the disruption of agriculture, markets,

and supply chains, the collapse of essential services, rising poverty, displacement, and the loss of livelihoods and sources of income.

These conditions are particularly concerning across large parts of the country, including the eastern states of Red Sea, Kassala, and Gedaref, where fragile living conditions intersect with mounting pressure on resources, public services, and infrastructure. Local communities face escalating risks that demand an urgent humanitarian response based on accurate field assessments of actual needs.

We emphasize that Eastern Sudan, despite its geographical and economic significance, natural resources, and productive potential, is not immune to the consequences of the war and the humanitarian crisis. The presence of large numbers of internally displaced persons, combined with increasing pressure on local services and resources, makes an equitable humanitarian response an urgent necessity. No affected area should be left behind.

First: Responsibility for Urgent Humanitarian Action

We address the United Nations, its agencies, and international humanitarian organizations in recognition of their humanitarian responsibilities and the urgent need to prevent further deterioration, protect civilians, and safeguard every person's fundamental rights to life, food, health, and water.

Accordingly, we call for the following:

1. Immediate action to expand the humanitarian response across Sudan, providing food, medicines, safe drinking water, healthcare, and nutrition services, while prioritizing the most severely affected and vulnerable communities.

2. Urgent and independent field assessments of food security and humanitarian conditions in the states of Red Sea, Kassala, and Gedaref, identifying gaps in humanitarian assistance and the actual needs of local communities and internally displaced persons.

3. Ensuring that affected areas in Eastern Sudan are included in humanitarian response and funding plans according to actual needs, without excluding any area because of inadequate representation, insufficient information, or access difficulties.

4. Strengthening therapeutic and preventive nutrition programmes, with particular attention to children, pregnant and breastfeeding women, older persons, persons with disabilities, and other particularly vulnerable groups.

5. Providing essential medical supplies and medicines, supporting healthcare facilities and health workers, and addressing the risks of disease outbreaks associated with malnutrition and deteriorating water, sanitation, and hygiene services.

Second: Ending the War and Opening Humanitarian Corridors

The continuation of the war constitutes the greatest obstacle to humanitarian access and the restoration of normal life. It further intensifies the risks facing civilians throughout Sudan.

Accordingly, we call for:

1. Serious and urgent action to end the war and halt military operations that threaten civilian lives and destroy the conditions necessary for survival.

2. The immediate opening of safe, accessible, and sustained humanitarian corridors, ensuring the freedom of movement of humanitarian personnel and relief convoys, and guaranteeing the delivery of assistance to affected areas without obstruction.

3. Pressure on all parties to respect international humanitarian law, protect civilians, healthcare facilities, water sources, and civilian infrastructure, and prevent attacks on or the misuse of these facilities in ways that endanger the population.

4. Ensuring that food, medicine, and humanitarian assistance are never used as instruments of political or military pressure, blackmail, or leverage, and preventing any obstruction or diversion of aid away from its intended beneficiaries.

5. Strengthening monitoring, documentation, and accountability mechanisms concerning violations against civilians, and ensuring that those responsible are held accountable in accordance with international law.

Third: Transparency and Equity in the Allocation of Humanitarian Funding and Assistance

We emphasize that the effectiveness of a humanitarian response cannot be measured solely by the volume of financial pledges or announced funding, but by whether resources actually reach affected populations and produce tangible improvements in their lives.

In this regard, we draw attention to reports concerning announced humanitarian funding, including an amount of approximately USD 6 million that has been cited in connection with humanitarian response programmes. We call upon the relevant authorities to clarify the nature and source of this funding, the programme to which it is allocated, the geographical areas covered, the criteria used to identify beneficiaries, and whether the eastern states of Sudan are included in its implementation plans.

We further call for:

1. Publication of information concerning humanitarian funding allocated to Sudan, including expenditure, implementing partners, and beneficiary areas.

2. Clarification of aid allocation criteria and guarantees of transparency and fairness in setting priorities according to actual humanitarian needs.

3. The establishment of independent mechanisms to monitor the delivery of assistance to its intended beneficiaries and identify any abuses, exploitation, corruption, or political manipulation of humanitarian aid.

4. The meaningful involvement of local communities, community committees, and relevant organizations in identifying needs and monitoring implementation, thereby strengthening transparency and accountability and ensuring that assistance reaches its intended recipients.

Fourth: From Emergency Relief to Restoring the Foundations of Life and Production

Addressing Sudan's humanitarian crisis cannot remain limited to the distribution of food assistance, essential as such assistance is in the immediate term. It must also be linked to restoring the foundations of life and production and rebuilding communities' capacity to meet their basic needs.

The war has not only destroyed homes, facilities, and public services; it has also severely damaged productive sectors, undermined livelihoods, and forced large numbers of farmers, workers, and producers out of economic activity.

We therefore call upon United Nations agencies and relevant international organizations to:

1. Support small-scale farmers and local producers by providing agricultural inputs, financing, and technical services necessary to restore agricultural production.

2. Support local communities in restoring their sources of income and livelihoods, and develop economic recovery programmes based on their actual needs.

3. Contribute to rehabilitating essential infrastructure, particularly water, electricity, healthcare, and transportation facilities, in accordance with humanitarian and productive priorities.

4. Strengthen local communities' capacity to withstand food crises by developing storage, supply, and distribution systems and reinforcing local markets and production chains.

5. Ensure that humanitarian assistance does not become a permanent substitute for restoring national production and economic capacities, but rather serves as an urgent entry point for recovery and the rebuilding of livelihoods.

Fifth: Community Participation and Respect for the Will of Local Populations

We affirm that local communities are not merely recipients of assistance. They are the primary stakeholders in identifying their needs and priorities and monitoring the implementation of programmes directed towards them.

Accordingly, we call for the meaningful participation of local community representatives, producers, trade union organizations, and community initiatives in needs assessments, planning, implementation, and monitoring, while respecting their independence and ensuring that humanitarian action is not subjected to political or military exploitation.

We further emphasize the need to respect the dignity and rights of all beneficiaries, guarantee non-discrimination on the basis of political, social, geographical, or ethnic affiliation, and establish safe and accessible mechanisms for submitting complaints and reporting abuses.

Sixth: Our Demands to the United Nations and the International Community

We call upon the United Nations, its agencies, and international humanitarian organizations to take urgent action in accordance with their responsibilities and intensify their efforts to:

- Prevent the further escalation of famine and food insecurity in Sudan.
- Ensure that humanitarian assistance reaches all affected areas without exception.
- Protect civilians and uphold international humanitarian law.

- Work towards ending the war and immediately opening safe humanitarian corridors.
- Guarantee transparency and fairness in the allocation of humanitarian funding and assistance.
- Support the restoration of agricultural and economic production and the livelihoods of affected populations.
- Involve local communities in identifying needs and monitoring humanitarian operations.
- Develop urgent and sustainable recovery programmes and rebuild essential services and the foundations of life.

Conclusion

We issue this appeal out of our responsibility towards the lives, rights, and dignity of the Sudanese people, and in recognition that the continuation of the war and the destruction of the foundations of life are exposing millions of Sudanese to an escalating humanitarian catastrophe.

We do not ask the international community to resolve Sudan's crisis on behalf of its people, nor to impose political or economic guardianship over the country. Rather, we call upon it to fulfil its humanitarian and legal responsibilities, act to prevent further catastrophe, protect civilians, and ensure that assistance reaches those who need it.

We also affirm that humanitarian assistance is a right of affected populations, not a political favour, and that saving lives must go hand in hand with serious efforts to end the war, restore production, safeguard national resources, and build peace on the basis of citizens' rights and their own will.

The future of Sudan and its people's right to self-determination and to build a just, democratic, civilian state remain the responsibility of the Sudanese people themselves. This cannot be achieved without ending the war and addressing its structural causes, while restoring popular authority over the country's resources and institutions.

Saving lives is an urgent duty that cannot be postponed. Ending the war is an imperative. Restoring the foundations of life and production is a right that must not be compromised.

Issued by:

Coordination of Radical Change Forces - Eastern Region

Date: 17 November 2026

Coordination des forces du changement radical - Région de l'Est

APPEL HUMANITAIRE URGENT

Pour sauver les civils de la famine qui sévit dans certaines régions du Soudan, garantir une réponse humanitaire immédiate et protéger les populations, avec une attention particulière à l'Est du Soudan.

À l'attention de :

- Le Secrétaire général des Nations Unies.
- Le Bureau de la coordination des affaires humanitaires des Nations Unies (OCHA).
- Le Programme alimentaire mondial (PAM/WFP).
- L'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO).
- Le Fonds des Nations Unies pour l'enfance (UNICEF).
- L'Organisation mondiale de la Santé (OMS/WHO).
- L'Organisation internationale pour les migrations (OIM/IOM).
- Le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HCDH/OHCHR).

Objet : Appel urgent à une mobilisation internationale pour faire face à la famine qui sévit dans certaines régions du Soudan, garantir l'accès à l'aide humanitaire et protéger les civils, en particulier dans les États de l'Est du Soudan.

La Coordination de l'Est du Soudan des Forces pour le changement radical suit avec une profonde inquiétude la détérioration rapide de la situation humanitaire au Soudan, dans un contexte de poursuite de la guerre, d'extension des déplacements de population, de destruction des infrastructures, de paralysie des activités économiques et productives et de recul des capacités à assurer l'approvisionnement alimentaire et les services de santé essentiels. Ces conditions exposent des millions de civils à des risques croissants de faim, de malnutrition et d'insécurité alimentaire aiguë.

La situation à laquelle le Soudan est aujourd'hui confronté ne saurait être réduite à une simple pénurie alimentaire ou à une crise des besoins humanitaires. Il s'agit d'une crise humanitaire, économique et sociale profonde, directement liée à la poursuite de la guerre et à la destruction des conditions fondamentales de la vie et de la production. Elle est aggravée par la désorganisation de l'agriculture, des marchés et des chaînes d'approvisionnement, l'effondrement des services essentiels, ainsi que l'aggravation de la pauvreté, des déplacements forcés et de la perte des sources de revenus et des moyens de subsistance.

La gravité de cette situation se manifeste dans de vastes régions du pays, notamment dans les États de l'Est du Soudan : la Mer Rouge, Kassala et Gedaref. Dans ces régions, la fragilité des conditions de vie se conjugue à une pression croissante sur les ressources, les services publics et les infrastructures. Les communautés locales sont ainsi exposées à des risques grandissants qui exigent une réponse humanitaire urgente, fondée sur une évaluation précise et directe des besoins réels sur le terrain.

Nous soulignons que l'Est du Soudan, malgré son importance géographique et économique, ses ressources et son potentiel productif, n'est nullement à l'abri des conséquences de la guerre et de la crise humanitaire. La présence d'un nombre important de personnes déplacées à l'intérieur du pays, conjuguée à la pression croissante sur les services et les ressources locales, rend indispensable une réponse humanitaire équitable. Aucune région touchée ne doit être laissée de côté.

Premièrement : La responsabilité d'une action humanitaire urgente

Nous nous adressons aux Nations Unies, à leurs agences et aux organisations humanitaires internationales en nous appuyant sur leurs responsabilités humanitaires et sur la nécessité d'agir immédiatement afin d'empêcher l'aggravation de la catastrophe, de protéger le droit fondamental de chaque être humain à la vie, à l'alimentation, à la santé et à l'eau.

En conséquence, nous demandons :

1. D'agir immédiatement pour élargir la réponse humanitaire dans l'ensemble du Soudan, en assurant la fourniture de denrées alimentaires, de médicaments, d'eau potable, de soins de santé et de services nutritionnels, tout en accordant la priorité aux régions les plus touchées et aux populations ayant les besoins les plus urgents.

2. De procéder à des évaluations de terrain urgentes et indépendantes de la situation alimentaire et humanitaire dans les États de la Mer Rouge, de Kassala et de Gedaref, afin d'identifier les lacunes de la réponse humanitaire ainsi que les besoins réels des communautés locales et des personnes déplacées.

3. De garantir l'inclusion des régions touchées de l'Est du Soudan dans les plans de réponse et de financement humanitaires, conformément aux besoins réels, et de veiller à ce qu'aucune région ne soit exclue des interventions humanitaires en raison d'une représentation insuffisante, d'un manque d'informations ou de difficultés d'accès.

4. De renforcer les programmes de prise en charge nutritionnelle thérapeutique et préventive, en accordant une attention particulière aux enfants, aux femmes enceintes et allaitantes, aux personnes âgées, aux personnes en situation de handicap et aux groupes les plus exposés aux risques.

5. De fournir les médicaments et les fournitures médicales essentiels, de soutenir les établissements de santé et les personnels sanitaires, et de faire face aux risques de propagation des maladies liés à la malnutrition et à la dégradation des services d'approvisionnement en eau, d'assainissement et d'hygiène.

Deuxièmement : Mettre fin à la guerre et ouvrir des couloirs humanitaires

La poursuite de la guerre constitue le principal obstacle à l'acheminement de l'aide humanitaire et au rétablissement d'une vie normale. Elle aggrave davantage les risques auxquels sont exposées les populations civiles dans toutes les régions du Soudan.

En conséquence, nous appelons à :

1. Une action sérieuse et urgente en faveur de l'arrêt de la guerre et de la cessation des opérations militaires qui menacent la vie des civils et détruisent les conditions indispensables à leur survie.

2. L'ouverture immédiate de couloirs humanitaires sûrs et durables, garantissant la liberté de circulation des personnels humanitaires et des convois de secours, ainsi que l'acheminement de l'aide vers les régions touchées sans entrave.

3. L'exercice de pressions sur toutes les parties afin qu'elles respectent le droit international humanitaire, protègent les civils, les établissements de santé, les sources d'eau et les infrastructures civiles, et s'abstiennent de les attaquer ou de les utiliser d'une manière qui mette les populations en danger.

4. La garantie que les denrées alimentaires, les médicaments et l'aide humanitaire ne soient jamais utilisés comme instruments de pression, de chantage ou de marchandage politique ou militaire, et que leur acheminement ne soit ni entravé ni détourné au détriment de leurs bénéficiaires légitimes.

5. Le renforcement des mécanismes de surveillance, de documentation et de reddition des comptes concernant les violations commises contre les civils, ainsi que la garantie que les responsables soient tenus de répondre de leurs actes conformément au droit international.

Troisièmement : Transparence et équité dans la répartition des financements et de l'aide humanitaire

Nous affirmons que l'efficacité de la réponse humanitaire ne se mesure pas uniquement au volume des engagements financiers ou aux montants annoncés, mais surtout à la capacité des ressources mobilisées à parvenir effectivement aux populations touchées et à produire des améliorations concrètes dans leurs conditions de vie.

À cet égard, nous attirons l'attention sur les informations qui ont circulé concernant les financements humanitaires annoncés, notamment un montant d'environ six millions de dollars américains évoqué dans le cadre des programmes de réponse humanitaire. Nous demandons aux organismes concernés de préciser la nature et la provenance de ce financement, le programme auquel il est destiné, les régions couvertes, les critères de sélection des bénéficiaires et la mesure dans laquelle les États de l'Est du Soudan sont inclus dans les plans de mise en œuvre.

Nous demandons également :

1. La publication des informations relatives aux financements humanitaires alloués au Soudan, notamment leur utilisation, les organismes chargés de leur mise en œuvre et les régions bénéficiaires.

2. La clarification des critères de répartition de l'aide et des ressources, ainsi que la garantie de transparence et d'équité dans la définition des priorités, conformément aux besoins humanitaires réels.

3. La mise en place de mécanismes indépendants permettant de suivre l'acheminement de l'aide jusqu'à ses bénéficiaires légitimes et de détecter toute forme d'abus, d'exploitation, de corruption ou d'instrumentalisation politique de l'aide humanitaire.

4. La participation effective des communautés locales, des comités communautaires et des organisations concernées à l'identification des besoins et au suivi de la mise en œuvre, afin de renforcer la transparence et la responsabilité et de garantir que l'aide parvienne aux populations ciblées.

Quatrièmement : De l'aide d'urgence au rétablissement des conditions de vie et de production

La réponse à la crise humanitaire au Soudan ne peut se limiter durablement à la distribution d'une aide alimentaire, aussi essentielle et urgente soit-elle. Elle doit également être liée au rétablissement des conditions de vie et de production et à la

reconstruction des capacités des communautés à satisfaire leurs besoins fondamentaux.

La guerre n'a pas seulement détruit les habitations, les installations et les services publics. Elle a également gravement endommagé les secteurs productifs, affaibli les moyens de subsistance et exclu un grand nombre d'agriculteurs, de travailleurs et de producteurs des activités économiques.

C'est pourquoi nous appelons les agences des Nations Unies et les organisations internationales compétentes à :

1. Soutenir les petits agriculteurs et les producteurs locaux en leur fournissant les intrants agricoles, les financements et les services techniques nécessaires à la reprise de la production agricole.

2. Soutenir les communautés locales dans le rétablissement de leurs sources de revenus et de leurs moyens de subsistance, et élaborer des programmes de relance économique fondés sur leurs besoins réels.

3. Contribuer à la réhabilitation des infrastructures essentielles, notamment les installations d'approvisionnement en eau, d'électricité, de santé et de transport, conformément aux priorités humanitaires et productives.

4. Renforcer les capacités des communautés locales à faire face aux crises alimentaires, développer les systèmes de stockage, d'approvisionnement et de distribution, et consolider les marchés locaux ainsi que les chaînes de production.

5. Veiller à ce que l'aide humanitaire ne devienne pas un substitut permanent au rétablissement de la production nationale et des capacités économiques du pays, mais constitue plutôt un point de départ urgent pour le relèvement et la reconstruction des moyens de subsistance.

Cinquièmement : Participation communautaire et respect de la volonté des populations

Nous affirmons que les communautés locales ne sont pas de simples bénéficiaires de l'aide. Elles sont les premières concernées par l'identification de leurs besoins et de leurs priorités, ainsi que par le suivi de la mise en œuvre des programmes qui leur sont destinés.

En conséquence, nous demandons que les représentants des communautés locales, les producteurs, les organisations syndicales et les initiatives communautaires soient associés aux processus d'évaluation des besoins, de planification, de mise en œuvre et de suivi, dans le respect de leur indépendance et sans que l'action humanitaire soit soumise à une quelconque instrumentalisation politique ou militaire.

Nous soulignons également la nécessité de respecter la dignité et les droits des bénéficiaires, de garantir l'absence de toute discrimination fondée sur l'appartenance politique, sociale, géographique ou ethnique, et de mettre en place des mécanismes sûrs permettant de déposer des plaintes et de signaler les abus.

Sixièmement : Nos demandes aux Nations Unies et à la communauté internationale

Nous appelons les Nations Unies, leurs agences et les organisations humanitaires internationales à agir d'urgence conformément à leurs responsabilités et à intensifier leurs efforts afin de :

- Empêcher l'aggravation de la famine qui sévit dans certaines régions du Soudan et de l'insécurité alimentaire dans le pays.
- Garantir que l'aide humanitaire parvienne à toutes les régions touchées, sans exception.
- Protéger les civils et faire respecter le droit international humanitaire.
- Œuvrer à mettre fin à la guerre et à ouvrir immédiatement des couloirs humanitaires sûrs.
- Garantir la transparence et l'équité dans la répartition des financements et de l'aide humanitaire.
- Soutenir le rétablissement de la production agricole et économique ainsi que des moyens de subsistance des populations.

- Associer les communautés locales à l'identification des besoins et au suivi de la réponse humanitaire.
- Développer des programmes urgents et durables de relèvement et de reconstruction des services essentiels et des conditions fondamentales de la vie.

Conclusion

Nous lançons cet appel au nom de notre responsabilité envers la vie, les droits et la dignité des citoyens, et conscients que la poursuite de la guerre et la destruction des conditions fondamentales de la vie exposent des millions de Soudanais à une catastrophe humanitaire qui ne cesse de s'aggraver.

Nous ne demandons pas à la communauté internationale de résoudre la crise du Soudan à la place de son peuple, ni de lui imposer une tutelle politique ou économique. Nous lui demandons plutôt d'assumer ses responsabilités humanitaires et juridiques, d'agir pour empêcher la catastrophe, de protéger les civils et de garantir que l'aide parvienne à celles et ceux qui en ont besoin.

Nous affirmons également que l'aide humanitaire est un droit des populations touchées et non une faveur politique. Le sauvetage des vies humaines doit aller de pair avec des efforts sérieux pour mettre fin à la guerre, rétablir la production, préserver les ressources nationales et construire la paix sur la base des droits des citoyens et de leur volonté.

L'avenir du Soudan, le droit de son peuple à l'autodétermination et sa capacité à construire un État civil, démocratique et juste demeurent de la responsabilité du peuple soudanais lui-même. Cela ne peut être réalisé sans mettre fin à la guerre et s'attaquer à ses causes structurelles, tout en rétablissant l'autorité du peuple sur ses ressources et ses institutions.

Sauver des vies humaines est un devoir urgent qui ne saurait être reporté. Mettre fin à la guerre est une nécessité impérative. Rétablir les conditions fondamentales de la vie et de la production est un droit auquel il ne faut pas renoncer.

Coordination des forces du changement radical - Région de l'Est

Date : 17 novembre 2026